الأمم المتحدة

E/2004/60

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
5 May 2004
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة والمجلس في مجال السياسة العامة

تقدير القيمة المضافة التي تساهم بها الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي

تقرير الأمين العام

موجز

في ضوء تعليقات اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمديرون التنفيذيون لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي)، يستعرض هذا التقرير القيمة المضافة التي تساهم بها الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية وأثرها على الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويقدم مقترحات لمواصلة المجلس النظر في هذه المسألة. وينبغي أن يراعى في المقام الأول ما تسهم به الترتيبات الحالية أو البديلة من حيث السعي إلى تحقيق الهدف الأساسي للسياسة العامة، ألا وهو تحقيق قدر أكبر من التماسك على نطاق المنظومة دعما للأولويات الإنمائية القطرية والأهداف الإنمائية المتفق عليها التي يُسترشد بها في عمل المجلس واستعراض الثلاث سنوات المقبل لسياسات الأنشطة التنفيذية.

* E/2004/100.

020604 020604 04-33976 (A)

أولا – مقدمة[1]

١ – أعد هذا التقرير لينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقا للفقرة ٢٨ من قرار المجلس ٢٠٠٣/٣ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية، وهي الفقرة التي طلب فيها المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إلى الدورة الموضوعية المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٤، بعد التشاور الواجب مع الصناديق والبرامج من خلال اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تقريرا عن تقدير القيمة المضافة التي تساهم بها الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية وأثرها على الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن يقدِّم توصيات حسب الاقتضاء.

ثانيا – القيمة المضافة التي تساهم بها الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية: آراء أعضاء اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

٢ – بناء على طلب المجلس، طُلب إلى أعضاء اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمديرون التنفيذيون لليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي)، أن يجروا تقييما للاجتماعات المشتركة للمجالس. واستجابة لذلك الطلب، أدلى الأعضاء بالآراء الجماعية التالية.

٣ – شدد أعضاء اللجنة، بادئ ذي بدء، على أنهم يعتبرون الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية مسألة ذات أهمية بالنسبة لإدارة الصناديق والبرامج بفعالية، وكذلك لمواصلة عملياتها بكفاءة.

٤ – ولاحظوا كذلك أنه من أجل وضع المسألة في سياق مناسب، من المفيد الإشارة إلى شكل الاجتماعات المشتركة وأثرها حسبما هو منصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وبناء على ذلك القرار، وضع المجلسان التنفيذيان للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ترتيبات لعقد دورتيهما السنويتين في نيويورك على مدى أسبوعين متتاليين. ومكّن ذلك مندوبي الدول الأعضاء من جميع أنحاء العالم من تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والمشاركة في عمل الهيئات الثلاث خلال سفرة واحدة إلى نيويورك. والاستثناء الوحيد من هذه الممارسة هو الاجتماع السنوي للمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي يعقد مرة كل سنتين في جنيف، وذلك لأنه لا فائدة من عقده عقب الاجتماعات الأخرى مباشرة. ويعقد برنامج الأغذية العالمي دائما دوراته الثلاث سنويا في روما وبالتالي فهو يتّبع

جدولا زمنيا مستقلا، مع الحرص على ألا يعقد في وقت متزامن مع اجتماعات المجالس الأخرى، وأن يعقد الجزء التنفيذي للدورة السنوية في حزيران/يونيه لمواءمة استعراض البرامج القطرية مع الصناديق والبرامج الأخرى.

٥ - ونتيجة لقرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء، يعقد الآن اجتماع سنوي مشترك في نيويورك للمجلسين التنفيذيين للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، بمشاركة برنامج الأغذية العالمي. وهذا الاجتماع، الذي عادة ما يعقد في كانون الثاني/يناير، كان في الأصل جلسة واحدة لمدة نصف يوم، فأصبح الآن يستغرق يومين كاملين. وعادة ما يعقد هذا الاجتماع في آخر يوم جمعة من دورة أحد المجلسين (البرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان أو اليونيسيف) ويوم الاثنين الذي يعقبه من دورة المجلس الآخر.

٦ - وفي الوقت الحالي، يتم اختيار عدد يصل إلى أربعة أو خمسة من بنود جدول الأعمال بصورة مشتركة بين أعضاء المكاتب التابعة لمجالس البرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، كما تشترك الأمانات الأربع في إعداد ورقات معلومات أساسية وجيزة. ويتناوب رؤساء المجالس الثلاثة على رئاسة الاجتماع وتقدم الهيئة التي يتولى رئيسها رئاسة الاجتماع خدمات الأمانة. والبنود المختارة للمناقشة تشمل بصفة عامة المسائل التنفيذية أو العملياتية التي تحظى بالاهتمام المشترك بالنسبة لجميع أعضاء اللجنة التنفيذية الأربعة.

٧ - وكان الغرض من الاجتماعات المشتركة مراعاة الولايات المنوطة بكل واحد من المجالس، وليس اتخاذ أي قرارات. ويرفق محضر موجز لوقائع كل اجتماع مشترك بالتقرير السنوي المقدم من الصناديق والبرامج الأربعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبذلك يمكن للمجلس أن يبقى على علم بالمناقشات الجارية في الاجتماعات المشتركة، وأن يتخذ ما يراه مناسبا من قرارات في ذلك السياق. وعلاوة على ذلك، يناقش كل مجلس من المجالس، حسب الاقتضاء، مسائل مختارة معروضة على الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية.

٨ - ويرى أعضاء اللجنة التنفيذية، استنادا إلى الخبرة التي اكتسبوها على مدى السنوات السبع الماضية، أن الاجتماعات المشتركة إضافة مفيدة للحوار المتواصل بشأن المسائل التنفيذية، ذلك أنها تيسِّر مناقشة المسائل التي تواجهها الوكالات الأربع جميعها. ويسد ذلك فجوة كانت قائمة بين المناقشات الدائرة داخل كل مجلس على حدة بكل وكالة من

الوكالات بشأن المسائل التنفيذية والسياساتية، وبين الحوار الأشمل بشأن السياسات العامة الذي يجري داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

٩ - ورغم النتائج الإيجابية التي حققتها الاجتماعات كما أشير إلى ذلك آنفا، لا تزال تعتريها عدة شوائب. فالغرض من الاجتماعات هو أن تكون مشتركة، ولكن تبيّن أنه من غير العملي إحضار مجلس برنامج الأغذية العالمي بأكمله إلى نيويورك، فهو ممثل في الاجتماعات بأعضاء من مكتبه. كما أن العديد من المسائل البرنامجية الجامعة التي ينظر فيها في الاجتماعات المشتركة تهم أيضا واحدة أو أكثر من الوكالات المتخصصة التي لا تجد فرصة للإعراب عن آرائها حاليا سوى في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة، مما قد يؤدي إلى شيء من الازدواجية في المناقشات.

١٠ - وباعتبار ما مضى من تجارب حتى الآن والبدائل الممكنة في المستقبل، يرى أعضاء اللجنة التنفيذية أنه سيكون من المفيد إجراء مزيد من المناقشات بين الدول الأعضاء والصناديق والبرامج المعنية بشأن اتباع نهج رسمي أكثر إزاء الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية، ولا سيما أي نهج قد ينطوي على منح سلطة رسمية لصنع القرار. وتكمن مزية الهيكل الحالي في أنه يسمح للمندوبين الذين لديهم الخبرة والمعارف التي تؤهلهم للنظر في مسائل تنفيذية خاصة بكل وكالة أن يعالجوا المسائل المطروحة.

١١ - وعند النظر في عقد اجتماع تمنح له سلطة صنع القرار، أكد أعضاء اللجنة التنفيذية، أن إحدى المسائل التي ينبغي دراستها هي العلاقة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووظائفه وضرورة تفادي إنشاء هيئة أخرى قادرة على صنع القرار، وأشاروا إلى ضرورة بذل جهود لإيجاد هياكل أكثر بساطة، ولخفض التكاليف وتقليص عدد الاجتماعات، مع إيلاء الاعتبار الواجب للآثار المترتبة على أي قرارات من حيث حجم العمل. وأشار الأعضاء إلى أن إنشاء هيئة جديدة لصنع القرار يتطلب أيضا تسوية عدد من المسائل، من بينها العضوية وتشكيل المكتب والرئاسة والنظام الداخلي والوثائق والولاية.

١٢ - ويرى أعضاء اللجنة التنفيذية الأربعة أن الدول الأعضاء قد ترغب في الاستفادة من النظام الحالي للاجتماعات المشتركة بتقديم موجز للمناقشات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة واستعراضات دورية لتحديد مدى أهمية النظام وفعاليته وكيفية تطويره. وبالإضافة إلى البنود المطروحة للنقاش بالفعل في الاجتماعات المشتركة، اقترح الأعضاء عدة مسائل أخرى يمكن النظر فيها على غرار البنود المذكورة، مثل التقارير السنوية المقدمة من الوكالات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكل إطار من أطر عمل

الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (مع مراعاة أن السلطات الوطنية هي المسؤولة عن هذه الأطر) والمتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات الدولية والأهداف الإنمائية للألفية.

١٣ - وأشار أعضاء اللجنة التنفيذية إلى أن مسألة إدارة الصناديق والبرامج مسألة ينبغي أن يترك اتخاذ قرارات بشأنها للعملية الحكومية الدولية، وشددوا على أنه يتعين اعتبار آرائهم مشورة أولية، وليس موقفا نهائيا، لأن ذلك يظل من صلاحيات الدول الأعضاء.

١٤ - وفي ضوء تعليقات أعضاء اللجنة التنفيذية المشار إليها آنفا، ينبغي أن يكون الاعتبار الرئيسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عند دراسة مسألة الكيفية التي تمكِّن تجربة الاجتماعات المشتركة التي تجريها المجالس التنفيذية حاليا من التطور في المستقبل بحد أقصى من الفعالية، هو إسهام الترتيبات الحالية أو البديلة (مثل البدائل الواردة في الفقرة ١٠ أعلاه) في بلوغ الهدف السياساتي الأساسي المتمثل في تحقيق مزيد من التماسك على نطاق المنظومة، دعما للأولويات الإنمائية القطرية والأهداف الإنمائية المتفق عليها التي يسترشد بها في عمل المجلس وفي استعراض الثلاث سنوات المقبل لسياسات الأنشطة التنفيذية.

١٥ - وينبغي ألا يكون تقييم المجلس الاقتصادي والاجتماعي مستقلا، بل أن يعتبر جزءا لا يتجزأ من الجهود الشاملة لترشيد وتعزيز مجموع الترتيبات الإدارية للأنشطة التنفيذية، وذلك لتفادي الازدواجية والاستفادة كما يجب من المزايا النسبية، والوصول بالقدرة الشمولية على تحقيق الهدف السياساتي الأساسي المشار إليه أعلاه إلى حدها الأقصى.

١٦ - ومن هذا المنطلق، ينبغي تقدير القيمة المضافة التي تساهم بها الاجتماعات المشتركة للمجالس ليس من حيث علاقتها بالمسؤوليات الإدارية لكل مجلس على حدة فحسب، بل أيضا من حيث التواؤم مع أداء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بفعالية لمسؤوليات الإشراف على المجالس، منفردة كانت أو مجتمعة، فضلا عن دوره حيال المنظومة ككل، وكذلك من حيث الإسهام في ذلك الأداء.

١٧ - وينبغي دراسة مسألة الأثر على الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المشار إليه بالتحديد في طلب إعداد هذا التقرير، بناء على ما تقدم. فلن تكون لأي أثر في هذه المرحلة سوى طبيعة غير مباشرة، من خلال تقارير كل مجلس تنفيذي على حدة، ذلك لأن جداول أعمال المجالس واجتماعاتها المشتركة والجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس تتبع مسارات مختلفة وإن كانت تتعلق أحيانا بمسائل عامة متماثلة.

١٨ - وبالنظر إلى أن بعض الأهداف الأساسية للاجتماعات المشتركة للمجالس والجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تتداخل على العموم، على الأقل من حيث تعزيز التنسيق في الأعمال الشاملة للصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، ينبغي بذل جهود مدروسة لتحديد الأبعاد التي يجب التركيز عليها في عملية التنسيق هذه، والآليات التي ينبغي استخدامها لهذا الغرض، و/أو منهجة الصلات لتحقيق أقصى حد من التداعم.

الحواشي

(١) أعد هذا التقرير بمساهمات من وكالات منظومة الأمم المتحدة، وبالخصوص منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

المرفق الأول

جدول أعمال الاجتماعات المشتركة ١٩٩٨-٢٠٠٤

كانون الثاني/يناير ١٩٩٨	إصلاح الأمم المتحدة وأثره على الصناديق والبرامج
كانون الثاني/يناير ١٩٩٩	تدفقات الموارد، ومتابعة المؤتمرات الدولية، ونظام المنسقين المقيمين الرصد والتقييم: استخدام مؤشرات مشتركة التنسيق بين الدورات البرنامجية: أماكن العمل والخدمات المشتركة أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات القطرية المشتركة
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الهند
كانون الثاني/يناير ٢٠٠١	بول نيلسون ”الأمم المتحدة وأوروبا: شركاء نشطون متعددو الأطراف“ التقدم المحرز في استخدام أطر مؤشرات التقييمات القطرية المشتركة مناقشة مع الرؤساء التنفيذيين للصناديق والبرامج أمن الموظفين
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢	الأهداف الإنمائية للألفية التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مواءمة الإجراءات وتبسيطها سلامة الموظفين وأمنهم إحاطة إعلامية عن مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣	التبسيط والمواءمة تقرير مرحلي عن الانتقال من الإغاثة إلى التنمية الاستفادة من توافق آراء مونتيري فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: التقييم الذي يُجرى كل خمس سنوات لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الأهداف الإنمائية للألفية في نيبال
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤	فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: المبادرات الإقليمية التبسيط والمواءمة نظام المنسقين المقيمين الأمن